

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

Participatory democracy's role in promoting environmental governance in Algeria

بوفرورة زوينة¹

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، boufroua.zouina@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/13 تاريخ القبول: 2023/01/21 تاريخ النشر: 2023/03/05

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى التعرف على أهمية الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر من خلال واقع الحوكمة البيئية وآليات تعزيزها في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أنه رغم تنوع هذه الآليات، إلا أن الجزائر لازالت بعيدة عن تحقيق حوكمة بيئية وطنية فعالة لأنها في الأساس لم تستطع تطبيق مبدأ الشراكة الذي يؤكد على التكامل في الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وعليه هي مطالبة بإشراك مختلف الفاعلين في صياغة وتنفيذ، تقييم و تقويم السياسات البيئية المختلفة، وكذا تفعيل حقيقي لمركزات الشراكة التي تعتمد بالأساس على الشفافية والمساواة وسيادة القانون ووعي المواطن بضرورة مشاركته في حماية البيئة.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الحوكمة البيئية، مؤشرات الحوكمة البيئية، سياسات الحوكمة البيئية، آليات تعزيز الحوكمة البيئية.

Abstract:

This article seeks to establish the significance of participatory democracy in promoting environmental governance

in Algeria by examining the reality of environmental governance and the mechanisms for promoting it in Algeria.

The study concluded that despite the diversity of these mechanisms, Algeria is still a long way from achieving effective national environmental governance because it has failed to implement the partnership principle, which emphasizes the complementary roles of the state, the private sector, and civil society. Consequently, it calls for the participation of various actors in formulating, implementing, evaluating, and evaluating various environmental policies, as well as the actual activation of the partnership's pillars, which rely primarily on transparency, equality, the rule of law, and citizen awareness of the need to participate in protecting the environment.

Keywords: participatory democracy, environmental governance, environmental governance indicators, environmental governance policies, environmental governance strengthening mechanisms.

* المؤلف المرسل: زوينة بوفرة

1. مقدمة

لقد أصبحت قضايا التلوث من القضايا التي تثير اهتمام كافة المفكرين والعلماء، بل والعامّة أيضا، فمشكلات التلوث البيئي أصابت وأضرّت بكلما يحيط بالإنسان والكائنات الحية الأخرى من موارد طبيعية، وهو الأمر الذي يهدد بنفاذ هذه الموارد. ما دفع بدول العالم للإسراع في تبني سياسات بيئية تحاول من خلالها حماية البيئة، والجزائر هي الأخرى حاولت ذلك من خلال وضع سياسات الحوكمة البيئية، لكن ذلك يفوق قدرة الدولة لوحدها، لذا يتطلب الأمر تكثيف جهود مختلف الفواعل من خلال تبني مبدأ التشاركية الذي يعد أكثر فاعلية ويعطي دورا مسؤولا لمختلف شرائح المجتمع من أجل العمل سويا في سبيل الحفاظ على البيئة، وبغية تفعيل دور الديمقراطية التشاركية يجب تصويب جميع الجهود نحو

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

أهداف واضحة يتم خلالها تبني نهج واحد من أجل التعامل مع المستجدات والتحديات البيئية الراهنة والمستقبلية، وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يتحدد دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بتحليل العلاقة بين الديمقراطية

التشاركية والحوكمة البيئية، وكذا تقييم وتقويم دعائم تحقيق الحوكمة البيئية

في الجزائر من خلال دراسة مختلف التشريعات القانونية والأطر المؤسسة

والمنظمة لقطاع البيئة في الجزائر، ويتم ذلك من خلال المحاور التالية:

❖ المحور الأول: الديمقراطية التشاركية والحوكمة البيئية: مقارنة مفاهيمية

❖ المحور الثاني: واقع الحوكمة البيئية في الجزائر

❖ المحور الثالث: الديمقراطية التشاركية كمعزز للحوكمة البيئية في الجزائر

2. الديمقراطية التشاركية والحوكمة البيئية: مقارنة مفاهيمية

1.2 مفهوم الديمقراطية التشاركية

مصطلح الشراكة أو المشاركة كغيره من المصطلحات الحديثة التي لا يمكن

اتخاذ تعريف واضح لها، فبالرغم أن الأدبيات إهتمت بالموضوع، لكن لا يوجد

اليوم إجماع على تحديد تعريف لهذا المصطلح أو رسم الخطوط العريضة

والحدود الفكرية له، وهذا يعود إلى تعدد التخصصات التي تتعارض مع هذا

المفهوم وتطبيقاته.

فقد جاءت فكرة المشاركة أو التشاركية وما تضيفه من إمتيازات إجرائية

كالتفاعلية والتفويض والمساهمة المواطنة المباشرة والتمويل والمبادرة والمشاركة

والمحاسبة والمراقبة والمتابعة.....، للتخلص من الخيارات البيروقراطية التي كانت

سائدة على المستوى المحلي (بوحنية وبن الشيخ، 2015، صفحة 74).

ويعرفها الباحث الجزائري "صالح زيان" بأنها: "تعني بشكل مبسط أن يكون

للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر

بوفرورة زوينة

أو من خلال مؤسسات شرعية وبسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناء (زياني، 2009، صفحة 58).

كما تعرف بأنها: "شكل أو صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم"، كما تعرف كذلك بأنها: "توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك" (شريط، 2008، صفحة 46).

من جهته "رشيد صقر" يعرف الديمقراطية التشاركية بأنها: "مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم" (سويات، 2017، صفحة 245). ويقصد بالشراكة البيئية محل دراستنا: "تظافر جهود المؤسسات المعنية لحماية البيئة على المستوى الوطني، بحيث يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع الأدوار والمسؤوليات والمصالح المشتركة وصولا إلى تحقيق الهدف المرجو وهو حماية البيئة ومنع الأضرار بها حاضرا ومستقبلا" (عبد الهادي، 2019، صفحة 10).

إن كانت متطلبات الشراكة تهدف إلى تحقيق المناخ الملائم الذي يضمن سيرها بشكل جيد، فإن مقومات إنجاح عملية الشراكة أو عوامل زيادة فاعليتها تهدف إلى بلوغ الحد الأقصى من مردوديتها، لذا لا يكفي تحقيق متطلبات الشراكة فحسب، بل يجب العمل على زيادة فاعليتها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مايلي:

❖ المشاركة المجتمعية: إن إشراك كافة المواطنين من دون تمييز إنطلاقا من وعيهم بدافع ذاتي وتطوعي والذي يترجم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافهم العامة المشتركة، فالروابط التي تنشأ من أعضاء المجتمع يتوقع أن تحقق أو تشبع حاجياتهم ما يدفع إلى الإهتمام والذي يتبلور من

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر
خلال المشاركة، ففي المجتمعات الغربية تعتبر المشاركة وسيلة لحماية
المصالح الفردية (باقي، 2017، صفحة 162).

❖ الشفافية والمساءلة: من خلال تبني الحكم الرشيد والمتمثل أساسا في
المؤسسات الوطنية التي تعمل بطريقة فعالة وفاعلة وشفافة وخاضعة
للمساءلة، من خلال إعتداد نهج أكثر شفافية ومساءلة وتشاركية في
صناعة السياسات يعزز ثقة الجمهور بالحكومة وتخلق الشعور بالتملك
والإنتماء، ومن جانب المواطنين مما يساهم في سلوكيات أكثر إيجابية
اتجاه الحكومة، وهو ما يساهم في نهاية المطاف في زيادة الإنتاجية ورفع
كفاءة استخدام الموارد.

❖ الفعالية والتمكين: وتأتي الفعالية وحسن الإستجابة كمؤشرين آخرين
مهمين ضمن المقاربة التشاركية، وهو قدرة الفواعل أي الدولة والمجتمع
المدني والقطاع الخاص والمواطن على طرح الأهداف، وضمان المشاركة
الإيجابية الواسعة للأعضاء في صناعة القرارات وصياغة البرامج واقتراح
المشاريع وإبداء الآراء هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع هياكل تنظيمية
وتدابير إدارية تتسم بالمرونة وعدم التعقيد والوضوح والبساطة
والديمقراطية.

❖ المساواة وسيادة القانون: من مبادئ الديمقراطية التشاركية حق مشاركة
المواطنين في جميع القضايا دون إقصاء وعن طريق تطبيق مبدأ المساواة
السياسية في الحقوق والواجبات واحترام حقوق الإنسان، إن وجود هذا
المؤشريعي وجود منظومة قانونية واضحة تحكم جميع الأطراف الفاعلة
وتحدد بدقة دور كل فاعل في مجال تخصصه (باقي، 2017، صفحة 163).

2.2 مفهوم الحوكمة البيئية

بوفرة زوينة

قبل التفصيل في مفهوم الحوكمة البيئية يجب أولاً تحديد تعريف لكلا المفهومين: الحوكمة والبيئة. يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة الشائعة في أدبيات السياسة والإدارة والإقتصاد، ورغم شيوع المصطلح إلا أنه ليس هناك إجماع حول تعريف محدد له، ولم يتم تحديد صيغة معينة متفق عليها، بحيث نجد صيغ متعددة مثل: الحوكمة الحاكمة، الحكم الراشد، الحكمانية، وبالرغم من اختلاف هذه الصيغ إلا أن جميعها يشترك في خصائص معينة مثل: المساءلة، المحاسبة، التمكين، التخويل. ويمكن تقديم بعض التعاريف التي جاءت باللغة العربية منها:

❖ الحوكمة هي: "التغير في دور الحكومة وتغير البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها، قد تمخض عن جلب الحكمانية إلى الإستخدام من قبل العامة كعملية، حيث لم تعد كلمة حكومة كافية" (ثعالي، 2012، صفحة 11)، لكن نجد أن هذا التعريف قد إقتصر فقط على دور الحكومة وأهمل القطاعات الأخرى.

❖ الحوكمة هي: "حالة وعملية واتجاه وتيار، كما أنها في الوقت نفسه مزيج من هذا وذاك وهي عامل صحة وحيوية، وهي تعتبر بمثابة نظام مناعة وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة ويضبط الإتجاه ويحمي، ويؤمن سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، ويصنع من أجلها سياق أمان وحاجز حماية فعال" (الكايد، 2003، صفحة 09). هذا التعريف يركز على الشق الإقتصادي للحوكمة، وهو حوكمة الشركات.

❖ كما عرفت الحوكمة بأنها: "وضع معايير وآليات حاكمة لأداء الأطراف من خلال تطبيق الشفافية، فهي سياسة الإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

والتقييم" (زياني و مراد، 2010، صفحة 27). هذا التعريف يشير أكثر إلى الجانب الإداري للحوكمة.

مما سبق يمكن تقديم تعريف إجرائي للحوكمة، وذلك إنطلاقاً من القصور الذي طرأ على التعاريف السابقة وهو: "الحوكمة هي ذلك التفاعل السياسي والإقتصادي والإجتماعي يهدف حل المشكلات التي تواجه المجتمع".

أما البيئة فتعرف على أنها: "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات، سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمه من معادن ومصادر طاقة وتربة وموارد مياه وعناصر مناخية، من حرارة وضغط ورياح وأمطار ونباتات طبيعية وحيوانات بحرية، وبرية أو معطيات بشرية أسهم الإنسان في وجودها من عمران وطرق نقل ومواصلات ومزارع ومصانع وسدود" (زين الدين ، 1998 ، صفحة 17).

البيئة هي: "الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، ويمارس أنشطته الإنتاجية والإجتماعية وهي خزان الموارد الطبيعية المتجددة مثل حقول الزراعة ومصايد الأسماك والموارد الطبيعية غير المتجددة مثل مناجم المعادن وآبار النفط، وتتحدد علاقة الإنسان بالبيئة في دائرتين، فهي إطار للحياة يجب عليه أن يحافظ عليه ويصونه من التلوث والتدهور وهي مصدر للثروات الطبيعية، يجب عليه أن يرشد استغلاله ويعظم عطاءه مع عدم إغفال حقوق الأجيال المتعاقبة من البشر فيه. (صابر، 2000، صفحة 05)

عرفت أيضاً بأنها: " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء، ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر فيه" (رشيد، 1979، صفحة 25). هناك من يعرف مصطلح البيئة بأنه: "العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيائية بغض النظر عن العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك" (نجم و النقار،

2007، صفحة 16). ويعرفها البعض بأنها: "جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها" (الخرجي، 2007، صفحة 15).

من خلال تحليل التعاريف السابقة لمفهوم البيئة يمكن القول بأنها تتفق في مجملها على أن البيئة هي وسط عيش يتطلب شروط مختلفة وضرورية، وعلى هذا الأساس يمكن وضع تعريف إجرائي للبيئة على أنها: "هي الحيز الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة، بحيث تستطيع ممارسة نشاطاتها المختلفة والحصول على كافة مقومات حياتها من هذا الوسط إلى جانب التأثير فيه".

بعد التطرق لتعريف كلا من الحوكمة والبيئة، يمكننا الآن تقديم تعريفات للحوكمة البيئية، فهي تشير إلى: "مجموعة العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية"، ويربط هذا التعريف مفهوم الحوكمة البيئية بقرارات الممثلين السياسيين ويهمل الفواعل غير الرسمية.

تعرف أيضا الحوكمة البيئية أنها: "نظام مترابط و متكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية أنظمة وضع القوانين والقواعد، وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الإنساني تقوم بقيادة المجتمعات نحو منع، تعطيل و التكيف مع التغير البيئي العالمي والمحلي وبشكل خاص تحول الحوكمة البيئية ضمن السياق المعياري للتنمية العالمي والمحلي المستديمة" (بن سعيد، 2014، صفحة 209). يجمع هذا التعريف بين الحوكمة في مستواها الوطني والعالمي باعتبار أن قضايا البيئة مشتركة وعالمية.

ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم الحوكمة البيئية تبرز لنا أهميتها من خلال:

❖ الحد من خطر التسبب في أضرار على البيئة.

❖ استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

وبالتالي فإن مقومات الحوكمة البيئية تتحدد وفق ثالث عناصر أساسية وهي:

❖ دمج القضايا البيئية كافة في المسارات والعمليات الخاصة ببلورة القرار وصنعه.

❖ الإنطلاق من إعتبار أن كل القطاعات سواء السياسية أو الإقتصادية تمارس تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.

❖ وجود روابط قوية - وإن اختلفت مستوياتها- بين ممارسات الأفراد أو الدول أو الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومستويات تدهور النظام البيئي العالمي من جهة أخرى.

والحوكمة البيئية لها ثالث مستويات وهي:

❖ الحوكمة البيئية الوطنية: أي مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول، والتي تسعى إلى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية، إنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى.

❖ الحوكمة البيئية الإقليمية: وهي مجموع السياسات والنظم البيئية السائدة في دولتين أو أكثر وتمثل نوعا من التنسيق البيئي، في مجالات معينة كالتلوث العابر للحدود أو إدارة النفايات والأنهار المشتركة، كالحوكمة البيئية الآسيوية، والحوكمة البيئية الإفريقية والأوروبية.

❖ الحوكمة البيئية العالمية: وتشير إلى مجموعة المنظمات والآليات الأساسية وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية، أما عن موضوعاتها فهي متعددة صعبة حصرها، فالإتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف تغطي قطاعات عديدة مثل التغيرات المناخية وانخفاض التنوع البيولوجي والمخاطر النووية وأسلحة

بوفرورة زوينة

الدمار الشامل، إضافة إلى تعدد المؤسسات التي تمارس الحوكمة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرفق البيئة العالمي.

3. واقع الحوكمة البيئية في الجزائر

1.3 الإطار القانوني والمؤسسي للحوكمة البيئية في الجزائر

لم يتم ترسيم الإطار التنظيمي بشكل نهائي إلا في سنة 2001 بإنشاء أول وزارة عנית بالبيئة في الجزائر، وقد اختلفت تسميتها والقطاعات التابعة لها من وزارة البيئة والتهيئة العمرانية، فوزارة البيئة وتهيئة الإقليم إلى وزارة البيئة والموارد المائية (سنة 2016) لتستقر إلى وزارة البيئة والطاقات المتجددة مع التعديل الحكومي لسنة 2017، فما كان موجودا من قبل هولجان وطنية (كاللجنة الوطنية للبيئة 1977)، أو كتابة الدولة (كتابة الدولة للغابات والتشجير 1979، كتابة الدولة المكلفة بالبيئة 1996)، أو إلحاقها بوزارات متعددة كوزارة متعددة كوزارة الري والغابات سنة 1982، وزارة البحث والتكنولوجيا سنة 1988... إلى غاية إستحداث وزارة للبيئة (سخري ، 2017، صفحة 43).

أما الإطار القانوني فيعتبر القانون 83-03 أول قانون تم صياغته في مجال حماية البيئة بعد الإستقلال والذي كان يهدف إلى تنفيذ سياسة وطنية في مجال حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة أشكال التلوث بما يضمن تحسين الإطار المعيشي للأفراد (القانون 83-03، 1983، صفحة 381)، لقد نظر هذا القانون لحماية البيئة كمطلب أساسي وعامل مهم لا بد من الأخذ به في رسم السياسات البيئية، الإقتصادية، الإجتماعية الوطنية، حيث أكد على ضرورة مراعاة التوازن بين مقتضيات النمو الإقتصادي وحماية البيئة، هذه الأخيرة مهمتها المؤسسات المكلفة بهذا المجال إلى جانب التأكيد على دور الجماعات المحلية.

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

ويعتبر القانون 10-03 والذي جاء بمقتضى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة شاملا لأهداف ومبادئ حماية البيئة في الجزائر، كما أحاط أيضا بمجالات الحماية، وفواعل حماية البيئة إلى جانب تخصيص الجانب الردعي والمتمثل في العقوبات لكل مخالف مهدد لصحة البيئة والإنسان (القانون 10-03، 2003، صفحة 09).

2.3 آليات الحوكمة البيئية في الجزائر

أ- الآليات القانونية والإدارية:

تتعدد الآليات القانونية والإدارية، لكن سنركز على أهمها كالتالي:

❖ اللجنة الوطنية للمجالات المحمية: مهمتها إبداء رأيها وباقتراح وجدوى التصنيف في مجال محمي، يرأسها وزير البيئة أو ممثله ويتم تعيين أعضائها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، تجتمع اللجنة مرتين في السنة في دورة عادية.

❖ اللجنة الولائية للمجالات المحمية: تكلف بإبداء رأيها في تصنيف المجالات المنشأة بموجب مقرر من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، تكلف بتحضير الاجتماعات ومتابعتها وتلقي طلبات التصنيف وملفات الموافقة أو الرفض لدراسات التصنيف إلى اللجنة الوطنية، تجتمع اللجنة في دورة عادية مرتين سنويا، كما تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها أو بطلب من أغلبية أعضائها (سخري ، 2017، صفحة 44).

هناك العديد من التنظيمات التي تعنى بحماية البيئة في الجزائر من أهمها نذكر: المجلس الوطني للجبل، مجلس تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

ب- الآليات الإقتصادية:

بوفرورة زوينة

من أهمها الجباية البيئية، وتعرف بأنها: "نوع من الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية وهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا" (سخري ، 2017، صفحة 46)، لم يتم اللجوء إلى الضرائب البيئية في الجزائر إلا في التسعينات أين تم وضع ضرائب ورسوم ذات غرض مزدوج وقائي وردعي، تتمثل أهم صور الجباية البيئية بالجزائر في:

- ❖ الرسوم المتعلقة بالنفايات الصلبة مثل: رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات، رسوم رفع القمامات المنزلية، الرسم على الأكياس البلاستيكية.
- ❖ التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي مثل: الرسم التحفيزي المتعلق بتخفيض الضغط على الساحل،

ت- الآليات السياسية:

يقصد بها المخططات البيئية الخضراء التي اعتمدها الدولة في إطار حماية البيئة، ويقصد بالتخطيط البيئي ذلك الأسلوب العلمي المنظم الذي يهدف إلى التوصل لأفضل الوسائل لاستغلال الموارد البيئية الطبيعية والقدرات البشرية في تكامل وتناسق شاملين ووفقا لجدول زمني معين من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة. وفي الجزائر لم يصاحب المخططات التنموية الاقتصادية إدراج البعد البيئي إلا بعد سنة 1992. تتمثل أهم المخططات البيئية بالجزائر في:

- ❖ المخططات الوطنية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخطط الوطني للمياه، البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

- ❖ المخططات التوجيهية: المخطط التوجيهي للمياه، المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية، المخطط التوجيهي للصيد البحري وتربية المائيات.

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

3.3 معوقات تحقيق الحوكمة البيئية في الجزائر

يعترض تحقيق الحوكمة البيئية في الجزائر عدة تحديات أهمها مايلي (عجرو، 2020، صفحة 134):

- ❖ التحديات البيئية ذات البعد العالمي: مثل التغير المناخي، ظاهرة التصحر، التلوث البيئي بجميع أنواعه (تلوث الهواء، الماء، التربة).
- ❖ التحديات السياسية: تواجه الجزائر عدة تحديات سياسية تعيق الحوكمة البيئية أهمها: عدم الإستقرار السياسي، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية.
- ❖ تحديات سوسيو إقتصادية: أهمها تفريغ المجتمع المدني من أدواره وقصوره في الأداء، هشاشة القطاع الخاص.

4. الديمقراطية التشاركية كمعزز للحوكمة البيئية في الجزائر

1.4 أطراف الديمقراطية التشاركية البيئية

يقصد بالشراكة البيئية تضافر جهود المؤسسات المعنية بحماية البيئة على المستوى الوطني، بحيث يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع الأدوار والمسؤوليات والمصالح المشتركة وصولاً إلى تحقيق الهدف المرجو وهو حماية البيئة. يمكن تطوير هذا المفهوم ليعني توسيع الشراكة الفاعلة الحقيقية من مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة وبدعم متبادل بينها بشكل يتسم بالديمومة والمؤسسية (صباح، 2014، صفحة 110).

أ- الدولة:

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الشراكة وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد وصنع السياسات العامة وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس

بوفرة زوينة

متطلبات الشراكة، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام وتحديث البرامج العلمية والحفاظ على البيئية من خلال سياسات واضحة للحد من التلوث والعدالة في توزيع الموارد، فالدولة وحدها القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب- المجتمع المدني:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في اتخاذ القرار وضمان الشفافية والمراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الرشيد الذي لا يتحقق إلا بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح بلعب هذا الدور.

وفي الجزائر برزت بشكل أكبر منظمات المجتمع المدني منذ دستور 1996، وكذلك ضمن مختلف الإصلاحات السياسية حيث خصت تنظيمات المجتمع المدني بقوانين تنظيمية سواء عن طريق تمويلها أو إشراكها في العمل الجماعي، حيث أدى الإهتمام المتزايد بها من طرف السلطة في الجزائر إلى بروز عدد كبير من الجمعيات و التنظيمات في مختلف المجالات ومنها المجال البيئي. يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الشراكة البيئية باعتباره يتكون من مؤسسات يمكن أن تسهم في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية البيئة والدفاع عنها من مختلف أشكال التعدي.

وحتى يصبح المجتمع المدني شريكا فعالا لا بد من إيجاد وترسيخ ثقافة الديمقراطية كسلوك، ثم كنظام وذلك من خلال وضع خطط لنشر ثقافة مدنية تلتزم فيها جميع أطراف المجتمع من فاعلين وصانعي القرار ومواطنين.

ت- القطاع الخاص:

ظهر القطاع الخاص كقوة مهيمنة على الحياة السياسية مما حتم على الدول الاعتراف به كشريك إقتصادي واجتماعي، لذلك فإن مقارنة الديمقراطية

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

التشاركية هي الكفيلة بجعله أداة إيجابية في عملية تحقيق التنمية في الجزائر، وقد سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية ومن القوانين والتشريعات المرتبطة بالإستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها وكذلك تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة والموارد الطبيعية (مولاي و بونوة ، 2009 ، صفحة 143).

2.4 آليات المشاركة في الحوكمة البيئية في الجزائر

أ- الإستشارة:

تعتبر الإستشارة أكثر الآليات العملية التي يبرز من خلالها التكريس الميداني في المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية، إذ تقوم الإستشارة على مبادرة الهيئة المعنية باتخاذ القرار لمعرفة آراء مختلف الأطراف الفاعلة في المجال البيئي والقرارات المراد إعتماها حتى تضمن توافق أكبر لقراراتها مع تطلعات ومتطلبات المواطن، وتأخذ الإستشارة من الناحية العملية تطبيقات متنوعة تبرز من ضمنها بعض الصور الأساسية والعامة سواء من حيث إقرارها القانوني على مستوى الأسس والقواعد المتعلقة بمجال البيئة أو من حيث اتساع تطبيقاتها العملية داخليا او خارجيا، نذكر منها على وجه الخصوص آلية دراسة التأثير البيئي والتحقيق العمومي كأبرز النماذج التطبيقية لإشراك المواطن في المجال البيئي (بركات ، 2014 ، صفحة 182).

أشار القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة إلى سبل تفعيل الإستشارة عن طريق تفعيل آلية دراسة مدى التأثير على البيئة من خلال نص المادة 16 منه، حيث تتجلى في عرض النشاط المراد القيام به ووصف الحالة الأصلية للموقع وبيئته اللذان قد يتأثران بالنشاط، وذكر التأثير المحتمل على البيئة وعلى صحة الإنسان والحلول البديلة المقترحة وقائمة الأشغال التي بسبب

بوفرة زوينة

أهمية تأثيرها على البيئة تخضع لإجراءات التأثير. وتهدف دراسة مدى التأثير إلى ضمان مشاركة فعلية للمواطن في اتخاذ القرارات التي يكون لها أثر في حياته.

وقد يكون الأمر عن طريق فتح التحقيق العمومي الذي فتح من خلال مختلف إجراءاته التطبيقية الفرصة لمختلف الفاعلين في المجال البيئي للمشاركة في إعداد القرارات أو التدابير المتعلقة بالموضوع محل التحقيق، إذ توكل مهمة التحقيق من الناحية العملية إلى جهة أو شخص محدد قانونا ويسمى محافظ التحقيق يتولى إستقبال إنشغالات وتعليقات المواطنين حول المشروع وبطرق مختلفة، كإعداد سجل خاص تدون فيه جميع هذه الإقتراحات والملاحظات ليرفع متولي التحقيق بعد ذلك تقرير بشأن كل ما بلغه من آراء وتعليقات حول المشروع أمام الجهات المعنية باتخاذ القرار النهائي (بركات ، 2014، صفحة 186).

وبخصوص المشرع الجزائري، فقد نص القانون 03-10 من خلال المادة 21 منه على إجراء التحقيق العمومي كإجراء أساسي في إعداد القرارات المتعلقة بالمنشآت المصنفة.

ب- التشاور:

تعتبر عملية المشاورة كأسلوب عمل إداري من أجل السعي نحو تحقيق التوافق بين مختلف الفاعلين في المجتمع بخصوص التدابير والقرارات المراد تبنيها وذلك عن طريق فتح قنوات الحوار والنقاش المسبق الذي يمكن الإدارة صاحبة القرار من الإطلاع على آراء مخاطبيها ونظرتهم الخاصة للمواضيع محل المشاورة، إذ يقع على عاتق الإدارة واجب أخذ هذه الآراء بعين الاعتبار عند بلورتها أو صياغتها لقراراتها النهائية بشأن الموضوع.

3.4 صور المشاركة في الحوكمة البيئية في الجزائر

أ- صور مشاركة الجمعيات في حماية البيئة:

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر

تعتبر مشاركة الجمعيات في اتخاذ القرارات البيئية تكريسا لمفهوم الديمقراطية التشاركية والذي يهدف إلى تحقيق فعالية أكبر في تسيير الشؤون العامة والسعي إلى تحقيق قبول واسع من طرف المواطن لأحكام قانون البيئة. تعد مجالات تدخل جمعيات حماية البيئة غير محدودة، من أهمها نذكر مايلي:

❖ تقديم المساعدة وإبداء الرأي والمشاركة: تساهم جمعيات حماية البيئة بإبداء الرأي والمشاركة في عمل الهيئات العمومية وفق ماينكص عليه التشريع في المادة 35 من القانون 10-03 بقولها: "تساهم الجمعيات المتعددة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به (المادة 35 من القانون 10/03)". كما يمكن للجمعيات أن تشكل هيئات إستشارية لبعض الأجهزة المختصة باتخاذ القرارات في مواضيع ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة، ويمكن للجمعية أن تقوم بهذا الدور بعدة طرق، الدائمة في بعض الأجهزة مثل اللجنة القانونية والإقتصادية لدى المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، أو بعض المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري على غرار مؤسسة الجزائرية للمياه أو الديوان الوطني للتطهير.

❖ حق اللجوء إلى القضاء: أي حقها في التقاضي من أجل الدفاع عن المسائل المرتبطة بتحقيق أهدافها من خلال إمكانية لجوئها للقضاء العادي أو الإداري، أي رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعتني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.

ب- صور مشاركة الإعلام البيئي:

بوفرة زوينة

يتطلب نجاح الحوكمة البيئية من الإدارة البيئية نشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف، وبالتالي نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين الحوكمة البيئية ووسائل الإعلام، بحيث تقوم هذه الأخيرة بدور مهم في توعية القاعدة العريضة من الجماهير بمآلهم وما عليهم في هذا المجال.

فالإعلام البيئي يساهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئة من خلال التأكيد على خطورتها ودفع الجهات المعنية بالبيئة لإتخاذ إجراءات وقرارات تلزم المواطنين وأصحاب الشركات والمصانع بالحفاظ على البيئة، وتعد الإذاعة المحلية إحدى وسائل الإعلام البيئي في الجزائر التي تستخدم التوعية بقضايا ومشكلات البيئة، ولأهمية البيئة قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات السياسية منها قانون الإعلام الذي يضمن حرية التعبير ويفتح لأول مرة مجال السمع البصري للقطاع الخاص الوطني. كما أن هذا القانون الجديد 05/12 ألغى نهائيا العقوبات المانعة للحرية التي كانت موجودة في القانون 09/07 (عجود، 2020، صفحة 117)، إذن فالإعلام البيئي هو عملية إنشاء ونشر الحقائق العلمية المتعلقة بالبيئة من خلال وسائل الإعلام بهدف إيجاد درجة من الوعي البيئي.

5. خاتمة

يؤكد مبدأ الشراكة البيئية على التكامل في الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ويعكس عملية التكامل من أجل حماية البيئة، كما يعكس الاعتراف بأهمية دور هؤلاء الشركاء.

لكن الجزائر لم تصل بعد إلى تطبيق حقيقي وفعال لهذا المبدأ وهو ما ينعكس سلبا على الحوكمة البيئية.

لذلك على الجزائر ضرورة مراجعة قواعد وآليات الشراكة من خلال تبني تصور وطني واضح لحماية البيئة وذلك بتفعيل حقيقي لمرتكزات الشراكة التي تعتمد بالأساس على الشفافية وإقامة دولة القانون والإعتماد أكثر على الإعلام

دور الديمقراطية التشاركية في تعزيز الحوكمة البيئية في الجزائر
البيئي الذي يعمل أساسا على نشر التربية و التوعية البيئية المطلوبة حاليا
للحفاظ على البيئة وحمايتها من الأخطار.

6. قائمة المراجع:

- عبد الكريم عبد الهادي،. (2019). الديمقراطية التشاركية البيئية في الجزائر. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسي*.
- لخضر عبد الرزاق مولاي، و شعيب بنونة . (2009). دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث*.
- الأمين سويقات. (2017). دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية دراسة حالي الجزائر والمغرب. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*.
- الأمين شريط. (2008). الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق ندوة برلمان المجتمع المدني. *مجلة الوسط*.
- الحمد رشيد. (1979). *البيئة ومشكلاتها*. الكويت: عالم المعرفة.
- العزاوي نجم ، و عبد الله حكمت النقار. (2007). *إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات*. عمان: دار المسيرة.
- القانون 10-03. (2003, 07 20). المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. *الجريدة الرسمية*. الجزائر.
- القانون 03-83. (1983, 02 08). المؤرخ في 5 فيفري 1983 يتعلق بحماية البيئة. *الجريدة الرسمية*. الجزائر.
- المادة 35 من القانون 10/03. (بلا تاريخ).
- حواس صباح. (2014). المجتمع المدني وحماية البيئة واقع وآفاق. *مذكره ماجستير*. سطيف، الجزائر: جامعة محمد ملين دباغين.
- زهير عبد الكريم الكايد. (2003). *لحكمانية: قضايا وتطبيقات*. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سارة عجرود. (2020). الحوكمة البيئية في الجزائر: السياسات والتحديات. *أطروحة دكتوراه*. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

بوفرة زوينة

- صالح زباني ، و بن سعيد مراد. (2010). *الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات*. باتنة: دارقانة للنشر والتجليد.
- صالح زباني. (13 04, 2009). *تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر*. مجلة *المفكر*، الصفحات 55-68.
- عبد المقصود زين الدين . (1998). *قضايا بيئية معاصرة: المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته*. الكويت: دار البحوث العلمية.
- فراس أحمد الخرجي. (2007). *الإدارة البيئية*. الأردن: كنوز المعرفة.
- قوي بوحنية ، و عصام بن الشيخ. (2015). *الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية- دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب نموذجا*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- كريم بركات . (2014). *مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة*. أطروحة دكتوراه. تيزي وزو، الجزائر: جامعة مولود معمري.
- محمد صابر. (2000). *الإنسان وتلوث البيئة*. السعودية: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر.
- مراد بن سعيد. (2014). *الحوكمة البيئية والتجارة العالمية: نحو تفسير إشكالات الحوكمة البيئية العالمية*. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*.
- منال سخري . (2017). *الحوكمة البيئية في الجزائر*. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*.
- ناصر الدين باقي. (2017). *دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر: دراسة في الأبعاد والمؤشرات*. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*.
- نوال ثعالي. (2012). *دور الفواعل غير الدوائية في الحوكمة البيئية العالمية*. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية. باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.